الشورى يختتم مناقشاته لتقرير الجهاز المركزي للرقابة على الحساب الختامي للدولة لعام 2009م

وزير النفط يعلن عن اكتشافات نفطية وغازية جديدة بحلول شهر مارس

صنعاء / سبأ :

اختتم مجلس الشورى مناقشاته يوم أمس الاثنين لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته للحساب الختامي للدولة للعام المالي 2009م.

وفي الجلسة التي عقدها برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للتقرير في ضوء التقرير التحليلي المقدم من اللجنة المالية بالمجلس عن مراجعتها لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وقد عبر أعضاء مجلس الشورى عن تقديرهم للدور الذي يؤديه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وأوصوا بضرورة دعمه فنياً وإدارياً ليتسنى له إنجاز مهامه والقيام بعمله على أكمل وجه.

■ عبدالغني خلال ترؤسه اجتماع مجلس الشورى أمس

وأكدت المناقشات أهمية الرقابة على أوجه الإنفاق المختلفة، والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ، ومعالجة مختلف جوانب القصور في الأداء المالي والإداري ، والأخذ بما جاء في توصيات اللجنة المالية بالمجلس.

وأكدت المناقشات ضرورة التوظيف السليم للأموال في إقامة المشروعات الخدمية والاستثمارية المولدة لفرص العمل ، وإنهاء كافة أشكال التجاوزات ، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.

وشددت على ضرورة التزام الصناديق الخاصة بتوريد الأقساط الخاصة بالحكومة ، وحثت الحكومة على العمل على إلغاء الإعفاءات النفطية، واستقطاب الشركات الكبيرة في المناقصات الخاصة بالاستكشافات النفطية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء المصافي والإسهام الفعال في هذا القطاع.

وتحدث أمام مجلس الشورى وزير النفط والمعادن أمير العيدروس، الذي بين - في سياق رده على مجمل ما تضمنته ملاحظات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المعروض على المجلس - كل ما يكتنف واقع القطاع النفطي وعملياته المختلفة من صعوبات وتحديات عديدة.. لافتاً في هذا الخصوص إلى غياب في الرؤية في ما يتعلق بهذا القطاع، وداعياً إلى الوقوف بجدية أمام التحدي الذي يشكله التصاعد المستمر في كلفة استخراج النفط في بلادنا، بمشاركة مختلف الجهات ، وبما يكفل الخروج بحلول تحد من هذا التصاعد وتقلله إلى الحد الأدنى من تلك الكلفة.

وبشر وزير النفط والمعادن بالإعلان عن اكتشافات نفطية وغازية جديدة بحلول شهر مارس القادم ، مؤكداً أن وزارته قامت بتوريد أكثر من 100مليون دولار من عائدات استخدام أنبوب النفط منذ عام 2008م .

وتحدث أمام المجلس رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي الذي قدم رؤية الجهاز في ما يخص مضامين التقرير الصادر عنه، التي تضمنت خمسة مؤشرات رئيسية مرتبطة بنتائج مراجعته للحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.

وقال إن أول هذه المؤشرات يتعلق بالأهداف الرئيسية لعملية التدقيق التي يقوم بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للحسابات الختامية.. التي تتمثل في الإفصاح عن الاختلالات الهيكلية التي قد تشوب تنفيذ الموازنة.

ونوه بالتطورات الإيجابية في مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الأعوام من 2006 - 2008م، التي تتمثل في تحقيق معدلات نمو تقدر بـ 4,3 بالمائة كمتوسط ، وتحقيق ميزان المدفوعات فوائض كبيرة نسبياً ، وتزايداً في احتياطات النفط الأجنبي .. مبينا من خلال المؤشر الثالث أن الإيرادات النفطية خلال السنوات السابقة لعام 2009 م تعتبر عاملاً حاكماً للتطورات، والمؤشرات الإيجابية التي شهدتها تلك الأعوام.

فيما أوضح من خلال المؤشرين الرابع والخامس، التأثيرات الحادة والمباشرة لقطاع النفط على مجمل التطورات الاقتصادية، وأن رصد الاختلالات وتحديد تأثيراتها هي خطوة مهمة وأساسية لا مناص منها لتحديد المعالجات المناسبة لتلك الاختلالات ، بكل ما يستدعي ذلك من وجود لرؤية واضحة وسياسات متكاملة ومترابطة.

وبين رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جملة من المؤشرات المرتبطة بمراجعته للحساب الختامي للدولة للعام 2009م، التي تشير إلى تصاعد في قيمة صافي العجز الفعلي ، وأن العجز ليس مرده التوسع في الإنفاق بل حالة الركود الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وانخفاض إيرادات النفط.

وحذر من أن استمرار تراجع الإنفاق الرأسمالي والاستثماري من عام إلى آخر من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأثر التنموي لنتائج تنفيذ الموازنات السنوية للدولة. ولاحظ رئيس الجهاز المركزي تحسناً في حصيلة الإيرادات الضريبية في حين ظلت مؤشرات الأداء الأخرى متواضعة أو دون المعدلات المستهدفة.

وفي ما يخص السلطة المحلية أكد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أهمية البت في التشريعات المتعارضة مع نظام السلطة المحلية التي تزيد على 70 قانوناً ، مشيراً في هذا السياق إلى استمرار عدم تمكين المجالس المحلية في المديريات من ممارسة مهامها واختصاصاتها بصورة كاملة.

ونبه إلى ضعف في الدور الإشرافي للمجالس المحلية وهيئاتها الإدارية في متابعة عمليات تحصيل الموارد المالية للوحدات الإدارية ومعالجة الاختلالات أولاً بأول، وعدم تلبية موازنة السلطة المحلية الطموحات التنموية للمجتمعات المحلية .. حيث لا تتجاوز نفقاتها الـ 17.9 بالمائة من إجمالي الإنفاق العام.

وتحدث أمام المجلس وكيل وزارة الثروة السمكية عبدالله عوض با سنبل، ووكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة نصر الحربي اللذان قدما توضيحات لما ورد في تقرير الجهاز ولما أثير في مناقشات أعضاء مجلس الشورى متصلاً بالأدوار التي تؤديها الوزارتان وما سجل من ملاحظات بشأن القصور في أداء هاتين الوزارتين.

وقد شكل المجلس في ختام مناقشاته لجنة لصياغة التوصيات تضم اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن الجهات ذات العلاقة.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان وعدد من وكلاء الوزارات وممثلي الجهات المعنية.

مناقشات المجلس أكدت على:

معالجة مختلف جوانب القصور في الأداء المالي والإداري

أهمية الرقابة على أوجه الإنفاق المختلفة

مطالبة الحكومة بإلغاء الإعفاءات النفطية

الجفري يفتتح العيادات الخارجية التخصصية في مستشفى عبود العسكري

بكلفة (500) ألف دولار

عدن /وداد شبيلي :
تصوير / محمد عوض :

افتتح الدكتور عدنان عمر الجفري محافظ عدن واللواء الركن سالم علي قطن نائب رئيس هيئة الأركان العامة واللواء الركن مهدي مهدي مقولة قائد المنطقة العسكرية الجنوبية والعقيد ولغرم نيتشه الملحق العسكري بالسفارة الألمانية في الرياض واليمن أمس العيادات الخارجية التخصصية في مستشفى عبود العسكري التي تم بناؤها وتمويلها من الحكومة الألمانية بكلفة إجمالية 560 ألف دولار ضمن برنامج المساعدات الطبية الألمانية لليمن.

وفي الافتتاح استمع الأخ المحافظ من المهندس ديرك كوكار رئيس الفريق الاستشاري الهندسي الألماني إلى ما يحتويه المشروع من عيادات خارجية تخصصية طبية بالإضافة إلى قسم للطوارئ ومناظير طبية حديثة مؤكداً أن المشروع سيستفيد منه منتسبو القوات المسلحة بالإضافة إلى أبناء محافظة عدن.

وعقب الافتتاح التقى الأخ المحافظ الدكتور عدنان الجفري الملحق العسكري بالسفارة الألمانية العقيد ولغرم نيتشه.

واستعرض اللقاء مجالات التعاون المشترك بين ألمانيا ومحافظة عدن وخاصة في مجال المساعدات الطبية لمدينة عدن.

وأشاد الأخ المحافظ بالعلاقات المتميزة والجيدة التي تربط بين اليمن والمانيا وبالذات محافظة عدن في المجال الصحي ومنها مشروع افتتاح العيادات الخارجية التخصصية في مستشفى عبود والذي سيستفيد منه كافة أبناء المحافظة عدن وليس فقط منتسبي القوات المسلحة .

وأضاف الأخ المحافظ أننا نتطلع إلى تطوير العلاقات لتشمل كافة الخدمات الطبية والعسكرية.

من جانبه أكد ديرك كوكا رئيس الفريق الاستشاري الهندسي الألماني أن التعاون الألماني اليمني بدأ منذ عام 1971م من خلال العديد من المشاريع التي نفذها الفريق الاستشاري الهندسي في العديد من المحافظات منها بناء وتوفير التجهيزات الطبية في المستشفى العسكري المركزي بصنعاء بالإضافة إلى المساعدات التي قدمت في محافظة عدن منذ عام 2008م بهدف تحسين الرعاية الطبية فيها .

■ محافظ عدن خلال افتتاحه العيادات الخارجية التخصصية في مستشفى عبود العسكري

■ .. ويطلع على الأقسام في العيادات الخارجية

وأضاف أن إجمالي المساعدات الألمانية المقدمة في مجال الخدمات الطبية العسكرية بمحافظة عدن بلغت 2.2 مليون يورو مشيراً إلى أنه سيتم بناء معهد للتدريب في الخدمات الطبية والعسكرية بالإضافة إلى عدد من المشاريع المستقبلية الأخرى منها مبنى للتمديد بمبلغ مليون يورو وسيتم البدء فيه خلال الأشهر القادمة بالإضافة إلى مطبخ حديث بمبلغ 580 ألف يورو.

وجرى خلال اللقاء التوقيع على تسليم مشروع العيادات الخارجية بين الفريق الاستشاري الهندسي ومستشفى عبود العسكري .

حضر الافتتاح الإخوة العميد الركن هاشم أحمد عبدالله مدير دائرة الخدمات الطبية والعقيد الدكتور محمد عمر الجفري رئيس شعبة الخدمات الطبية بعدن مدير مستشفى عبود العسكري ويحيى الحملي مدير شركة دار الإعمار الحديثة للهندسة والمقاولات المنفذ للمشروع والعميد الركن علي محمد ناجي نائب مدير الخدمات الطبية و أعضاء الجانب الألماني السيد كارستين هامر عن الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية دائرة الأمم المتحدة وعدد آخر من المسؤولين .

إعلان